



Lebanon



مجلس النواب اللبناني

بيروت في 18/6/2003

تقرير حول

ندوة " لبنان والعولمة"

مجلس النواب-بيروت 17-حزيران 2003

مقدمة

بمناسبة صدور تقرير "التنمية البشرية- لبنان 2001-2002 العولمة نحو خطة عمل لبنانية"، نظم مجلس النواب اللبناني المديرية العامة للدراسات والمعلومات بالتعاون مع مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي ندوة بعنوان " لبنان والعولمة" عقدت في المجلس بتاريخ 2003/6/17، شارك فيها عدد من الوزراء والنواب، وممثلي المنظمات الدولية، وعدد من العاملين في القطاعين العام والخاص، وجمعيات المجتمع المدني، والحركات الثقافية، والجامعات، والخبراء. وقد تكلم في الجلسة الافتتاحية تباعا الامين العام لمجلس النواب الاستاذ عدنان ضاهر ووزير الاقتصاد والتجارة مروان حمادة ، والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان السفير ايف دوسان.

ووصف الاستاذ عدنان ضاهر في كلمته "العلاقة بين لبنان والعولمة بانها علاقة قديمة قدم الارض، وهو منخرط حاليا في الآليات الجديدة للعولمة وساع الى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ليحفظ موقعه الى جانب 144 دولة في هذه المنظمة بعد ان حفظ موقعه في الشراكة الاوروبية المتوسطة".

وجاء في كلمة الوزير حمادة ان " العولمة ليست بحد ذاتها شيئا جديدا، فهي كانت وما تزال الدافع الاول امام المجتمعات لتطوير امكانياتها وزيادة ثرواتها وتحسين مستوياتها المعيشية." كما اكد

على ان " العولمة ليست ظاهرة مكتملة ونهائية وثابتة، ولكنها كغيرها من الظواهر سيرورة تاريخية من الممكن التدخل في سيرها". ولفت الى دور ممثلو الشعب والحاضنون لقضاياها على قدر امكانياتهم التدخل في هذا النظام الذي هو في طور التشكل ومواجهة تحدياته بالعولمة نفسها عبر استغلال النقاط الايجابية لها وتوظيفها في تنمية المجتمع.

كما اشار الى سلسلة اجراءات اتخذتها الدولة بهدف انفتاح لبنان على العالم وتحرير تجارته. والى بمباشرة الحكومة باعادة النظر بمشاريع القوانين للتأكد من ان هذه التشريعات منسجمة في ما بينها وشاملة لكافة الجوانب المتعلقة بموضوع التجارة الالكترونية وارتباطها الوثيق وعدم تعارضها مع المفاهيم الاساسية للتشريعات ذات الصلة. كما شدد على اهمية مشاركة القطاع الخاص في تصميم السياسات الاقتصادية وفي تنفيذها. معولا على دور المنظمات غير الحكومية في مشاركة الحكومة في اعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني.

اما الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان ايف دوسان فقد اشار الى ان لبنان بحاجة الى (1) ان يأخذ اجراءات احترازية وان يحدد استراتيجية واضحة لانتهاز الفرص في ظاهرة العولمة الجديدة. (2) ان يؤكد ان العولمة لا تقتصر على النمو الاقتصادي فقط بل على النمو الاجتماعي. (3) ان يواجه ليس فقط واقع السوق الجديدة وواقع القوانين والآليات الجديدة، بل ايضا الفاعلين الجدد عبر تأليف شراكة جديدة وعمل مع الجمعيات المجتمع المدني، الاكاديميات، المؤسسات والمنظمات العالمية. (4) ان يأخذ خطوات اكثر احترازية على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي لتشجيع قواعد الحكم العالمي ولتشجيع نظام اكثر عدالة واكثر مشاركة.

وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية عقدت جلستا عمل، تضمنت الاولى ثلاثة محاور والثانية محورين واستغرقت كل جلسة حوالي الساعة والنصف. شملت الاوراق المعدة للندوة المحاور التالية:

الجلسة الاولى:

المحور الاول: تحديات العولمة وموقع لبنان:

ترأس الجلسة الاولى النائب ياسين جابر وتحدث فيها مدير عام المركز اللبناني للدراسات د. سليم نصر الذي اعتبر ان لبنان بلد معولم قبل العولمة وذلك عبر ثقافته وعبر تعدد نظامه التعليمي واتقان ابنائه اكثر من لغة وعبر اغتراب ابنائه. وتحدث عن وجود اكثر من 14 مليون شخص في

الاغتراب متحدين من اصل لبناني. ونبه نصر الى ضرورة تحديد دور الدولة في ظاهرة العولمة مطالباً بدولة حديثة وفعالة مؤكداً على اهمية دور القطاع العام وتعزيزه.

المحور الثاني: لبنان والبعد الاجتماعي للعولمة

تحدث في المحور الثاني الخبير الاستشاري في قضايا التنمية الدكتور انطوان حداد عن الابعاد الاجتماعية للعولمة مع تركيز خاص على الحالة اللبنانية محذراً من تنامي الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية على الدول النامية والتي تعرف بـ "البطالة الانتقالية" او "فقدان فرص العمل في الصناعات والشركات التي ليس باستطاعتها تحمل المنافسة الناتجة عن فتح الاسواق امام المزاخمة العالمية بعد رفع القيود الجمركية، او بعد تحرير الاستثمار المباشر وقرار حق الاقامة الكامل للمؤسسات الاجنبية". ونبه الى ان "الصناعة ستكون في لبنان القطاع الاكثر عرضة للمنافسة التي ستلي فتح الاسواق، يليها قطاع الخدمات، وربما الزراعة في مرحلة لاحقة".

كما عدد مبررات المخاوف بحصول بطالة اضافية وهي ان (1) العديد من الصناعات اللبنانية غير تنافسية، (2) النظام المصرفي والسوق المالية في لبنان ما يزالان غير مؤهلين كفاية لتمويل عملية التكيف والتحديث والاستبدال الصناعي، (3) البنى التحتية غير معززة وفقاً لمتطلبات تحديث الصناعة، (4) القوى العاملة غير مؤهلة كفاية للاستجابة للحاجات النوعية المفترض نشوءها مع عملية التحديث.

كما تحدث الدكتور حداد عن تعديل هيكلية الواردات الحكومية وأشار الى " ان النزعة الى تخفيض الضرائب على ارباح الشركات موجودة بقوة في لبنان، وهي دخلت حيز التنفيذ منذ 1993 مع قانون تخفيض الضريبة الى سقف 10% (رغم اعادة رفع السقف لاحقاً الى 15%). وينتج عن ذلك انخفاض في الموارد العامة للخزينة، وزيادة اللامساواة في توزيع الدخل الوطني، من دون أي اثبات جدي ان هذا التخفيض قد ادى مساهمة فعلية في جذب الاستثمارات".

كما دعى الى التحضير الجيد للانخراط الايجابي في السوق العالمية والذي ليس هو خيار امام لبنان، معتبراً ان التحضير الجيد لهذه الخطوة (الطوعي والمبرمج وليس القسري) وتحت الضغط (هو الكفيل بالحد من مخاطر العولمة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

المحور الثالث: العولمة وتأثيرها على وضع الخطط والبرامج الوطنية

اما المحور الثالث فقد تناوله رئيس مجلس الانماء والاعمار جمال عيتاني الذي تحدث عن تأثيرت العولمة على وضع الخطط والبرامج الوطنية، موضحا ان المجلس شجع في سياساته على اشراك الشركات العالمية في تنفيذ المشاريع في لبنان بالتعاون مع الشركات المحلية اللبنانية، واعتماد سياسات لاستقطاب الرساميل الدولية، مما ساهم في الاندماج في الاسواق العالمية. كما عرض عددا من المشاريع التي تحقق تنمية بشرية مستدامة في لبنان في سياق التصدي لتحديات العولمة لدى الاسواق الناشئة التي قد تتسبب في خلق بؤر فقر.

الجلسة الثانية:

المحور الاول: القضاء والعولمة

ترأست الجلسة الثانية السيدة ندى الناشف نائب الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان وتكلم فيها القاضي سامي منصور، عضو مجلس القضاء الاعلى، الذي طرح مسألة القضاء اللبناني وكيفية تعامله مع التقنيات الحديثة ومع البعد الجغرافي الذي يتجاوز الحدود، ومع ظاهرة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق سياسة جلب الاستثمارات الاجنبية.

وفي تعريفه لظاهرة العولمة التي من الصعب وضع تعريف موحد لها في المرحلة الراهنة كما قال فانه " يطلق عليها البعض تسميات مختلفة: الكونية او الشمولة او الكوكبة قد ظهرت كمصطلح ولاول مرة في مجال المال والتجارة والاقتصاد واصبحت الآن خارج هذا النطاق الضيق، فتعدت دائرة الاقتصاد لتصبح نظاما عالميا يشمل مجال التسويق والمبادلات والاتصالات والسياسة والفكر". مستشهدا بقول لبرهان غليون بان العولمة هي الظاهرة التي يقصد بها تلك العملية التاريخية التي توحد العالم في سوق واحد تتهاوى امامه اسوار الدول - الامم بفضل تحالف الثورات التكنولوجية مع الشركات الاقتصادية العملاقة". وتساءل اذا كنا في بدايات ام في نهايات عهد الجغرافيا بمفهومها التقليدي الذي تعلمناه؟ وبان "هاجس الدول والمجموعات اصبح جلب الرساميل والاستثمارات الى الداخل والضلوع في استثمارات الخارج". و اشار الى الموقف التقليدي الراض للاستثمار الاجنبي والانفتاح الاقتصادي الذي لم يعد قادرا على تقديم اجابة كافية ومقنعة. " لقد بات موقفا املته ظروف سياسية واقتصادية لم تعد قائمة".

اما في القانون فلفت الى ان "هذا التحرك السريع في الفكر الاقتصادي والسياسي والذي يصعب ضبطه، كان لا بد له من ان ينعكس على الفكر القانوني وان يؤثر بالضرورة في البنى القانونية للدول، بل في الدولة نفسها. فالدولة لم تعد الموضوع الوحيد للقانون الدولي اذ ان هناك

اهتماما متزايدا بطبيعة ودور الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للقارات والتي هي في واقعها شركات لا جنسية فعلية لها، وانما كائن ضاغط برز لذاته الى جانب الدول، وقد شارك في رسم السياسة وفي صياغة القوانين والتشريعات التي لها بعد شمولي غير محدود باقليم او بمكان. (من المحدود المراقب الى اللامحدود غير المراقب) أي من الدولة القومية الى العالمية والكونية".

وكذلك اشار الى " الصعوبة الحقيقية التي تكمن في استيعاب الفكر القضائي لهذا الواقع الجديد، وهي صعوبة تبرز من ناحيتين: الناحية الاولى، تعامل القضاء مع هذا الواقع المستجد في المرحلة التي تسبق تدخل المشتري. والناحية الثانية، تعامل القضاء مع هذا الواقع المستجد في المرحلة التي تلي تدخل المشتري. وهي مهمة تتطلب الدقة وسعة المعرفة وفي شتى الميادين، امام هذا السيل من التشريعات المستحدثة والاتفاقات الدولية وكلها تتناول مسائل تتطلب من القاضي بعدا جغرافيا عالميا في المدى وتخصصا جديدا في مجالات كانت حتى وقت قريب على هامش الجغرافيا القضائية والعمل القانوني المجرد وفي العمق".

واشار القاضي منصور الى المعاناة القضائية ازاء ما يثيره الحاضر والمستقبل من نزاعات لا تزال تحتاج الى نصوص قانونية تحكمها ، وحتى مع وجود نص قانوني وتساءل القاضي عن كيفية مواكبة القضاء لتحديات العصر في حال انتفاء النص او وجوده. كما بحث ثلاث نقاط اساسية تواجه القضاء اللبناني:- (1) القضاء اللبناني والتقنيات الحديثة(الآلة) - (2) القضاء اللبناني والانفتاح القضائي (ظاهرة الحدود)- (3) القضاء اللبناني والانفتاح الاقتصادي (جلب الاستثمارات).

المحور الثاني: لبنان والبعد الاقتصادي للعولمة

وفي النهاية كانت الكلمة للخبير الاقتصادي د. كمال حمدان الذي تحدث عن البعد الاقتصادي للعولمة في لبنان، فقال " تاريخيا كان لبنان من اكثر الدول تفاعلا مع العولمة لجهة التشريع والاقتصاد وتعدد الثقافات واللغات اذا اعتبرنا ان العولمة هي ظاهرة تحتضن ظاهرات منها تحرير المبادرات، ثورة المعلومات، تحرير القيود التي تعوق حركة رأس المال اضافة الى بعديها السياسي والاجتماعي. وعندما كانت تتبلور وتقدم منذ بداية السبعينات كنا نحن ندخل في المجرى المعاكس أي الحرب الاهلية مع كل ما خلفته من انعكاسات. فقوانين العولمة وتحولاتها الاساسية قد حصلت في العالم في وقت كان لبنان في حالة حرب داخلية، وحيث تم تضخيم القطاع العام اذ استوعب جزءا من المشاركين في الحرب. بالاضافة الى تراجع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتغيير نظم التعليم التي لعبت دورا هاما في اتجاه اضعاف التفاعل مع العولمة.

واعتبر ان المشكلة هي في تزايد الدين العام ومخاطر ذلك والاختلال في بنية الاسعار والكلفة على مستوى الميكرو اقتصادي ، ومشكلة التعليم وعلاقته بسوق العمل. كما اعتبر ان لبنان سيعاني انعكاسات سلبية للعولمة في المدى القصير بسبب المخاطر التي تتعلق بالدين العام والشكوك حول قدرة الدولة في التمويل والحفاظ على ثبات الليرة والتعلم ونوعيته واتباع سلوك مقبول عالميا في الانتاج.

واضاف انه "ينبغي رفع شعار تدمير النفط الذي تحول امولا عالمية واجهزة طفيلية وامنية ولم يبين سوقا مشتركة. استثمرنا في الحجر ولم نشك القطاع الانتاجية. المشكلة كبيرة جدا وانا مقتنع بان الاقلمة تسهل شروط التفاعل الايجابي مع العولمة، مع العلم ان هذا ليس نموذجا".

خلاصات وتوصيات

جرى تأكيد في نهاية جلسات العمل على الامور التالية:

- تحديد دور الدولة الجديد وتعزيز القطاع العام لمواجهة تحديات العولمة
- التحضير الجيد للانخراط الايجابي في السوق العالمية
- العمل على بناء قدرات الادارات المختصة لادارة السياسات المتعلقة بالعولمة
- ضرورة اخذ اجراءات احترازية وتحديد استراتيجية واضحة لانتهاز الفرص في ظاهرة العولمة الجديدة
- التأكيد على ان العولمة لا تقتصر على النمو الاقتصادي فقط بل على النمو الاجتماعي
- ضرورة مواجهة ليس فقط واقع السوق الجديدة وواقع القوانين والآليات الجديدة، بل ايضا الفاعلين الجدد.
- اخذ خطوات اكثر احترازية على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي.

فاطمة فخرالدين

مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجلس النواب